

اسرائيل

تسرق المياه العربية

اعداد

لجنة الدراسات في الحزب الشيوعي اللبناني

بيروت 2009/9/15

المحتويات :

الصفحة

- 1 - لمجة تاريخية 3
- 2- الموارد المائية في هضبة الجولان 5
- 3 - اسرائيل تسرق مياه الجولان 7
- 4 - خطة اوباما الجديدة للسلام 9
- 5 - الموارد المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة 9
- 6 - سرقة اسرائيل لمياه الضفة الغربية وقطاع غزة 10
- 7 - المياه المشتركة بين فلسطين المحتلة وجنوب لبنان 12
- 8 - اسرائيل تسرق المياه اللبنانية 13
- 9 - خصلاصات واستنتاجات 15
- 10- المراجع 17

اسرائيل تسرق المياه العربية

لمحة تاريخية

منذ ان شرع زعماء الحركة الصهيونية في اقامة الدولة العبرية التي كانوا يطمحون لاقامتها , ومن الربع الاخير من القرن التاسع عشر بدأ الاهتمام باستثمار الموارد المائية في فلسطين والبلدان العربية المجاورة لها . واكبر دلالات للاطماع الصهيونية في المياه العربية هذه اللمحة التاريخية لمجموعة من المشاريع الصهيونية والاسرائيلية التي نوجزها بالتالي :

1 - وصلت الى فلسطين في عام 1873 " بعثة وارن " الجنرال تشارلز وارن موفدا من قبل الجمعية العلمية البريطانية لدراسة الموارد المائية في فلسطين . نشرت تقريرها عام 1875 بخلاصة " بامكان فلسطين استيعاب عدة ملايين من السكان , حتى في النقب الصحراوي اذا امكن اوصول المياه اليه " . ونجح الصهاينة في عام 1878 في انشاء اول مستوطنة في الجليل والتي عرفت فيما بعد بمستوطنة " روشبينا " , وتلاحقت اقامة المستوطنات على الجانب الغربي لبحيرة الحولة عام 1883 , كما مستوطنة " مشمار هاي باروك " على الجانب الغربي قرب الحدود اللبنانية ضمن حوض الاردن .

2 - بعد قيام المؤتمر الصهيوني بزعامه هرتزل عام 1897 تمكن الصهاينة من احداث هجرة جديدة عام 1907-1908 وقد قال هرتزل حينها " ان المؤسسين الحقيقيين للارض الجديدة - القديمة , هم مهندسوا المياه , فعليهم يعتمد كل شيء من تجفيف المستنقعات , الى ري المساحات الجديدة وانشاء محطات توليد الطاقة الكهربائية " .

3 - في مؤتمر بازل عام 1897 قال هرتزل ايضا " لو اني اردت تلخيص نتائج هذا المؤتمر لقلت اننا وضعنا اسس الدولة اليهودية بحدودها الشمالية التي تمتد حتى نهر الليطاني وبعد خمسين عاما بالتاكيد سيرى كل انسان هذه الدولة " .

4 - عرض هرتزل في عام 1903 مبلغ مليون ليرة تركية على السلطان العثماني (عبد الحميد الثاني) مقابل موافقته على حق اليهود في الاستقرار في منطقة الجليل وحولا الى اراضي لبنان الجنوبي , حيث يشكل نهر الليطاني مركزا للمخططات الصهيونية الرامية لنشر الازدهار في المنطقة .

5 - اطماع الحركة الصهيونية في مياه نهر النيل عبر عنها هرتزل بالتحديد عام 1903 باقتراحه على الحكومة البريطانية كخطوة اولى نحو فلسطين بتوطين اليهود في سيناء , وأرفق اقتراحه بفكرة الاستفادة من مياه النيل وتحويل قسم من مياهه الى سيناء , وقدر المطلوب بأربعة ملايين متر م كعب يوميا . ولقد أبدى اللورد كرومر وحكومته الموافقة المبدئية على المشروع .

6 - في رسالة حايم وايزمن بتاريخ 1919/12/29 الى لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا باسم المنظمة الصهيونية العالمية يقول " ان المنظمة الصهيونية لن تقبل تحت أية ظروف خطة سايكس بيكو حتى أساسا للتفاوض لأن هذا الخط لا يقسم فلسطين التاريخية فحسب , بل يفعل أكثر من ذلك أنه يحرم الوطن القومي لليهود بعض أجود حقول الاستيطان في الجولان وحواران التي يعتمد عليها الى حد كبير نجاح المشروع بأسره " .

7 - أهم ما جاء في المذكرة التي قدمتها المنظمة الصهيونية الى مؤتمر فرساي للسلام في باريس في شباط 1919 بعد الحرب العالمية الاولى انها طالبت " بأن تبدأ حدود فلسطين في الشمال عند نقطة على شاطئ البحر المتوسط لتشمل مدينة صيدا وتتبع مفارق المياه عند تلال سلسلة جبال لبنان لتشمل بلدة القرعون متجهة الى الخط الفاصل بين حوض وادي القرن والمنحدرات الشرقية والغربية لجبل الشيخ (حرمون) " بما يعني طالب الصهاينة السيطرة على نهر الليطاني , اليرموك وجميع منابع نهر الاردن وعلى مرتفعات الاردن الغربية .

- 8 - بعث حايم وايزمن مذكرة الى وزير خارجية بريطانية في 1920/10/30 جاء فيها " انني متأكد من ان سيادتكم تدركون اهمية نهر الليطاني الكبرى لاسرائيل , فلو تأمنت لها جميع مياه نهر الاردن ونهر اليرموك لن تفي بحاجاتها , ان الليطاني هو المصدر الذي يمكن ان يوفر ري الجليل الاعلى " .
- 9 - اعلن هوراس ما بيركالن " ان مستقبل فلسطين بأكمله هو بين ايدي الدولة التي تبسط سيطرتها على نهر الليطاني واليرموك ومنابع نهر الاردن .
- 10 - برزت اطماع الحركة الصهيونية في مياه نهر الاردن واليرموك في مشروع روتنبرغ , باعطاء اليهود العديد من الامتيازات التي تمكنها من السيطرة على اقتصاد البلاد ومواردها الطبيعية , وكان اولها واخطرها هو امتياز استغلال مياه نهر الاردن لتوليد الطاقة الكهربائية .
- قدم هذا الامتياز سنة 1921 لليهودي الروسي بنحاس روتنبرغ وتم الاتفاق عليه في سنة 1926 ومدته 70 عاما ومن شروطه : " لا يسمح لاية شركة او فرد بأستعمال مياه نهر الاردن ومياه اليرموك في اي غرض الا بالاتفاق مع الشركة المذكورة وتسري هذه المادة على شعب الاردن كذلك " . فكانت اول محاولة لوضع اليد على مياه نهر الاردن واليرموك .
- 11- الامتياز الثاني الذي منحه الانكليز للصهاينة هو امتياز استغلال مياه البحر الميت . البحر الميت بحيرة داخلية تقع في وادي الاردن طولها 72 كلم عرضها 16 كلم وعمقها 1300 قدم . يعد البحر الميت اغنى بقعة في العالم لان مياهه تحتوي على كمية هائلة من الاملاح الثمينة وكميات كبيرة من الذهب . استطاع الصهاينة ان يحصلوا على الامتيازات لاستغلال البحر وخاصة استخراج الاملاح وشحنها الى اوروبا مباشرة .
- 12 - استطاعت الحركة الصهيونية في عام 1934 من شراء امتياز تجفيف بحيرة الحولة . الذي بدأ تنفيذه سنة 1951 واستصلاح 130 الف دونم واستغلال 100 مليون متر مكعب من مياه نهر الاردن لريها وبناء محطة كهربائية عند جسر بنات يعقوب الى شمالي بحيرة طبريا وبناء قناة تحويل من هذه المحطة الى شمالي البحيرة .
- 13 - جاء مشروع ايد نيدس عام 1939 بعد توصية لجنة بيل المكلفة بالتحقيق في اسباب الثورة الفلسطينية 1936-1939 وتقديم الحلول لها , تتمثل في مجموعة من التوصيات والمقترحات انتهت لتصبح المنطق الاساسي للعديد من البرامج مثل : تحويل مياه نهر اليرموك بواسطة قناة تعبر الاراضي الاردنية بهدف ري 45300 دونم من الغور الشرقي وتخزين الفائض النهر في بحيرة طبريا حيث يوفر المشروع 742 مليون متر مكعب سنويا , وكذلك نقل مياه رأس العين الى مدن القدس , يافا وتل ابيب عام 1935 .
- 14 - كشفت صحيفة معاريف بتاريخ 18/4/1972 عن وثيقة سرية كناية عن رسالة وجهها بن غوريون في 7/1/1941 الى الرئيس الفرنسي شارل ديغول جاء فيها " امنيتي في المستقبل جعل نهر الليطاني حدود اسرائيل الشمالية , وان اراضي النقب القاحلة تتطلب كذلك مياه نهر الاردن لذا يجب ان تكون مصادر مياه هذه الانهر مشمولة داخل حدود اسرائيل " .
- 15 - عرضت شركة يهودية سنة 1941 على الرئيس اللبناني الفراد نقاش منحها امتياز استغلال مياه نهر الليطاني لتزويد الاراضي اللبنانية بالمياه والكهرباء , ونقل الفائض منها الى فلسطين الا ان الرئيس اللبناني رفض ذلك العرض .
- 16 - برز مشروع هيز سنة 1944 حيث مثل نقلة نوعية في توسيع نطاق المياه المستهدف سلبها مركزا على استغلال مياه حوض نهر الاردن للمصالح الاسرائيلية مقسما الى ثماني مراحل .
- 17 - اختلاف المصالح الفرنسية والمصالح البريطانية (الدول التي اقتسمت بلاد الشام فيما بينها بعد الحرب العالمية الاولى) عطل جزءا من المشاريع الصهيونية لان بعض منابع ومسارات الانهر كانت تقع في الحصة الفرنسية واهمها منابع نهر الاردن, نهر الليطاني في لبنان وهضبة الجولان في سوريا .
- 18 - في عام 1948 ولد الكيان الاسرائيلي وتبعه اتفاقية الهدنة عام 1949 بين اسرائيل وبين لبنان والاردن وسوريا ومصر. كان هم اسرائيل الاول هو ضمان السيطرة على مياه نهر الاردن وروافده . فجاء مشروع تجفيف بحيرة الحولة عام 1951, ثم دمجت حكومة اسرائيل عدة مشاريع مائية وباشرت بأكبر مشاريعها عام 1956 والمعروف بأسم " مشروع المياه الوطني " الذي هدف الى تحويل مياه نهر الاردن العلوي الى المنطقة الساحلية ومنها الى صحراء النقب . واعلنت اسرائيل في منتصف ايار 1964 تدفق مياه نهر الاردن الى منطقة النقب جنوب اسرائيل ضاربة بعرض الحائط قرار مجلس الامن الصادر عام 1953 الذي يمنع تحويل نهر الاردن الى صحراء النقب .

- 19 - على اثر قرار مجلس الامن في 16/10/1953 أرسل الرئيس الاميركي موفده جونستون الى الدول المعنية , وهي سوريا , لبنان , الاردن واسرائيل بهدف اقناعها بالموافقة على مشروع استثمار موحد للموارد المائية في حوض نهر الاردن . يهدف المشروع الى تقاسم المياه التي تصل كمياتها الى 1213 مليون متر مكعب سنويا , اما حسب التقديرات العربية تصل الكمية الى 1422 مليون متر مكعب سنويا بما فيها حصة لبنان . فحسب المصادر العربية توزع المياه كالتالي : لبنان 35 مليون متر مكعب سنويا سوريا 132 , الاردن 975 واسرائيل 287 مليون متر مكعب سنويا , اما حسب المصادر الاسرائيلية فحذف لبنان من المشروع . وقد رفض المشروع من العرب ومن اسرائيل .
- 20 - سنة 1954 جاء مشروع كوتون الذي فعليا وضعته اسرائيل , وخطط الى ضم نهر الليطاني اللبناني المنبع والمصب والبالغ تدفقه 700 مليون متر مكعب سنويا وتوزيع المياه بين الدول المعنية كالتالي : لبنان 300 مليون متر مكعب سنويا , سوريا 45 , الاردن 710 واسرائيل حصة الاسد 1290 مليون متر مكعب سنويا , واطهر مشروع كوتون للمرة الاولى علنا تحويل نهر الاردن الى النقب .
- 21 - فاق العرب اخيرا على الاطماع الاسرائيلية ووضعوا سنة 1954 مشروعا عربيا ليحافظ على الحقوق المائية العربية في سوريا والاردن يركز على نهر اليرموك ونهر الاردن وروافده شمالي بحيرة طبريا ويوفر 330 مليون متر مكعب سنويا الى الاردن و 90 مليون متر مكعب سنويا الى سوريا , ورفض المشروع العربي تخزين مياه اليرموك في بحيرة طبريا لوقوع شواطئها في المناطق الاسرائيلية وتلافي زيادة نسبة الملوحة في مياه نهر الاردن السفلي وما زال المشروع حبرا على ورق .
- 22 - مشروع خطة سميث تمتد لسبع سنوات من 1953 الى 1960 حددت الخطة زيادة كمية المياه الى 1730 مليون متر مكعب عام 1960 بدلا من 810 مليون متر مكعب عام 1953 . وقد حددت كميات المياه المنتجة على الشكل التالي : 380 مليون متر مكعب من الينابيع والمياه الجوفية والسطحية في فلسطين المحتلة و540 مليون متر مكعب من مياه نهر الاردن وروافده .
- 23 - قال ديفيد بن غوريون في خطاب له عام 1955 " ان اليهود يخوضون اليوم مع العرب معركة مياه وعلى مصير هذه المعركة يتوقف مصير اسرائيل , واذا لم ننجح في هذه المعركة فاننا لن نكون في فلسطين " .
- 24 - بعد اعلان اسرائيل عام 1964 نهاية المرحلة الاولى من اوصول المياه الى النقب رد الرئيس جمال عبد الناصر بالدعوة الى مؤتمر قمة عربية في القاهرة , واتخذ قرارا بتشكيل "هيئة استغلال مياه الاردن وروافده" تتولى مهمة وضع التصاميم والاشراف على تنفيذ تحويل نهري الحاصباني وبانياس بقناة تصل نهر اليرموك عبر الجولان لتصب في سد يتم تزويد الارن منه . لم يتم تنفيذ المشروع حيث قامت اسرائيل بضرب المنشآت , وكان ذلك تمهيدا لحرب 5 حزيران 1967 , حيث احتل الاسرائيليون بنتيجة هذه الحرب الضفة الغربية والجولان وسيناء واطلقوا ايديهم على الموارد المائية في بحيرة طبريا ونهر الاردن وهضبة الجولان.
- 25 - شكل الاهتمام بالمياه اهمية تاريخية قبل وبعد قيام دولة اسرائيل , حيث ساهمت بريطانيا واميركا عبر مشاريع مائية متعددة في مساعدة الاخطبوط الاسرائيلي في التهام المياه العربية . بعد هذه اللوحة التاريخية للاطماع الاسرائيلية في المياه العربية لا بد من كشف الحقائق عن الموارد المائية في الجولان المحتل والضفة الغربية وقطاع غزة ولبنان , وكشف الاعمال الاجرامية الاسرائيلية التي تهدف لسرقة هذه الموارد المائية , ضاربة بعرض الحائط بكل القرارات الدولية والمواثيق والاتفاقات التي ترعى تقاسم الموارد المائية المشتركة بين الدول.

الموارد المائية في هضبة الجولان

تقع هضبة الجولان في اقصى الجنوب الغربي من سوريا وتشكل صلة وصل مهمة بين لبنان وسوريا وفلسطين والاردن وتبلغ مساحتها 1860 كلم مربع منها 1158 كلم مربع تقع تحت الاحتلال الاسرائيلي منذ 1967 . الجولان سلسلة جبلية يرتفع في شمالها جدار جبلي شامخ هو جبل الشيخ حيث يصل ارتفاعه الى 2225 متر عن سطح البحر المتوسط . تعتبر هضبة الجولان من اهم المناطق العربية التي تسيطر عليها اسرائيل ليس فقط بسبب موقعها العسكري الاستراتيجي وحسب بل بسبب انها اكبر تجمع مائي عربي , والتي يقدر مخزونها مع بحيرة طبريا ب 4.3 مليارات متر مكعب من المياه الاساسية في لبنان وفلسطين وسوريا والاردن , وتبلغ كمية المياه التي تخزنها هضبة الجولان سنويا 1.2 مليار متر مكعب .

بما ان البحث يدور حول الجولان المحتل بطاقته المائية ومكانته في استراتيجية مفهوم الامن القومي الاسرائيلي سيتم التركيز على اهم مصادر اسرائيل المائية الا وه ي بحيرة طبريا حيث تتجمع الكثير من الموارد المائية من هضبة الجولان , والتي تجمع كل مصادر المياه في نهر الاردن الاعلى.

بحيرة طبريا

تبلغ مساحة بحيرة طبريا 170 كلم مربع وسعتها المائية حوالي 4.3 مليار متر مكعب في اعلى مستوياتها وهو ما تسميه اسرائيل الخط العالي ويقع على ارتفاع - 208 متر عن سطح البحر , اما في ادنى مستوياتها عند الخط الاحمر الذي يقع على ارتفاع -213 متر عن سطح البحر , في هذه الحال تبلغ سعة البحيرة 3.6 مليار متر مكعب .

تتجدد الثروة المائية في البحيرة من المصادر الجولانية التي تصب فيها واهمها نهر الاردن الاعلى الذي يصب في البحيرة من الطرف الشمالي حاملا اليها ما يقارب 844 مليون متر مكعب سنويا واهم روافده : **نهر الحاصباني** ينبع من لبنان (سفوح جبل الشيخ) ويمتد بمقدار 21 كلم في الاراضي اللبنانية ومعدل تصريفه سنويا 150 مليون متر مكعب . **نهر بانياس** ينبع من الاراضي السورية قرب قرية بانياس في الجولان المحتل ويبلغ طوله نحو 9 كلم منها 2 كلم في سوريا ويبلغ تصريفه السنوي 120 مليون متر مكعب . **نهر اللدان (دان)** وهو احد روافد نهر الاردن الرئيسية , ينبع من سفوح جبل الشيخ الى الغرب من قرية بانياس السورية ويبلغ تصريفه السنوي 270 مليون متر مكعب ويلتقي مع نهر بانياس بعد 4 كلم من قرية منصوره الفلسطينية (الدمرة) ثم يتحد بعد ذلك مع نهر الحاصباني ليشكل الثلاثة بداية نهر الاردن . كما يصب في البحيرة ما يعادل 65 مليون متر مكعب سنويا من الينابيع الواقعة بمجال حوضها . وهناك ايضا 65 مليون متر مكعب اخرى سنويا من الامطار التي تسقط على البحيرة بالاضافة الى 70 مليون متر مكعب سنويا من السيول .

الحوض **الاطلس** لنهر الاردن يشمل اساسا بحيرة طبريا ونحو 3 كلم من مجرى النهر الخارج منها حتى لقائه بنهر اليرموك الجولاني والذي يعتبر من اهم المصادر المائية لهضبة الجولان, ويغذي نهر الاردن بحوالي 480 مليون متر مكعب سنويا. اما الحوض **الادنى** لنهر الاردن يشمل 200 كلم من مجرى النهر ويبدأ من نقطة التقائه بنهر اليرموك وينتهي بمصبه في البحر الميت . يتلقى هذا الحوض القسم الاعظم من مياهه من نهر اليرموك الذي يغذيه بحوالي 475 مليون متر مكعب سنويا والذي تقع اهم ينابيعه في الجولان المحتل , ويبلغ طوله 130 كلم منها 47 كلم في الاراضي السورية ويشكل جزءا منه الحدود السورية الاردنية .

يحدد تقرير للامم المتحدة حول نهر الاردن وروافده بان مجموع ما يصل الى نهر الاردن من جميع روافده وبالاضافة الى مياه بحيرة طبريا 1250 مليون متر مكعب سنويا تصب في البحر الميت. رغم ان مياه بحيرة طبريا تميل الى الملوحة الا انها تستخدم بشكل واسع في مشاريع كثيرة وفي مناطق مختلفة اهمها مشروع نقل 450 مليون متر مكعب الى صحراء النقب جنوبي اسرائيل .

بحيرة مسعدة

تقع بحيرة مسعدة الى الجانب الشرقي من قرية مسعدة شمالي الجولان ويفصلها عن جبل الشيخ سهل مرج اليعفورة , وهي بحيرة تشكلت فوق فوهة بركان خامد مساحتها زهاء 1 كلم مربع ومصادر مياهها من السيول , كما يقدر بان في داخلها ينابيع جوفية , وتخزن نحو 3 مليون متر مكعب من المياه . عدا عن كل ذلك , تتميز هضبة الجولان بغزارة امطارها خاصة في فصل الشتاء , وبسبب هذه الغزارة للامطار والتركيبية الجيولوجية لتربته التي تساعد على تخزين المياه في جوف الارض لتشكل روافد اساسية لنهر الاردن وبحيرة طبريا ومسعدة , وتقدر الامطار التي تتساقط فوق الجولان بمعدل 250 مليون متر مكعب سنويا . لذا تتدفق في الجولان عشرات الينابيع, يقدر تصريفها بحوالي 12.5 مليون متر مكعب سنويا .

وادي الرقاد

يعتبر وادي الرقاد وادي سيلبي قليل العمق تزداد غزارة مياهه في فصل الشتاء حيث تتدفق اليه الامطار ومياه الثلوج من جبل حرمون باتجاه الجنوب . تبين المعطيات والدراسات بان بحيرة طبريا وحوضها ونهر الاردن وروافده تشكل اهم مصادر مائية لاسرائيل , وكل هذه المصادر مرتبطة ارتباطا مباشرا بهضبة الجولان وجبل الشيخ , وهنا تكمن اهمية الجولان وموقعه الاستراتيجي في مفهوم الامن القومي الاسرائيلي والذي بدون شك كان سببا في احتلاله عام 1967 .

اسرائيل تسرق مياه الجولان

- 1 - بعد احتلال الجولان والضفة الغربية عام 1967 وضعت اسرائيل يدها على هذا المحور المائي الضخم الذي يشمل كل الانهر النابعة من هضبة الجولان وجبل الشيخ : نهر الاردن وجميع روافده , بحيرة طبريا , بحيرة مسعدة وسيول وادي الرقاد.
- 2 - بعد احتلال اسرائيل لهضبة الجولان عام 1967 دفعت بالقوة الى طرد السكان العرب من الجولان , ولم يبق من السكان العرب والبالغ عددهم آنذاك ما يقارب 130 الف نسمة الا 6400 نسمة , اما التجمعات السكنية من مدن وقرى ومزارع والبالغ عددها قبل الاحتلال 140 تجمع سكني فلم يبق منها سوى 5 قرى والباقي دمر بالكامل .
- 3 - بدأت السلطات الاسرائيلية مباشرة وبعد استقرار الاحتلال العسكري للجولان بتنفيذ مخططاتها الاستيطانية.
ما وجده المستوطنون في الجولان بكثرة هو الاراض ي ... وقد ارتبطت الفعاليات الزراعية الاولى للمستوطنين بواقع المصادر المائية التي كانت قائمة قبل الاحتلال , واصدرت سلطات المحتل قرارا يمنع اي مواطن في الجولان من حفر اعماق من 3 امتار , وهكذا تم نهائيا القضاء على امكانية حفر المواطنين السوريين للابار واستثمار مياههم الجوفية .
- 4 - في نهاية حزيران عام 1967 قامت سلطات الاحتلال باول مسح مائي للجولان حيث تم اكتشاف ما يقارب مائة نبع مياه , وحتى بداية سنوات السبعين كان المستوطنون قد تمكنوا من استغلال 40 الف دونم من الاراضي الزراعية .
- 5 - قامت سلطات الاحتلال ممثلة بشركة "ميه جولان" بانشاء العديد من المجمعات المائية موزعة من شمال الجولان حتى جنوبه , بحيث يضمن هذا التوزيع ليس فقط سد احتياجات المزارعين انما يضمن انتشار الاستيطان فوق كل ارجاء الجولان . ففي سنوات التسعين وصل عدد المجمعات المائية الى 12 مجمع مائي بقدرة استيعاب تصل الى 34 مليون متر مكعب .
- 6 - بالإضافة الى ذلك ولكي تسهل سلطات الاحتلال تزويد المستوطنين بالمياه , قامت شركة "ميه جولان" بتنظيف خط التبلاين (كان هذا الخط قبل الاحتلال مخصصا لنقل النفط من السعودية ويخترق الجولان من جنوبه الى شماله ليصل الى ميناء الزه راني على الساحل اللبناني) وتحويله لنقل المياه داخل الجولان للمستوطنين حيث يبلغ قطره 30 انش وتصل قدرته الى تمرير 3000 متر مكعب من المياه في الثانية .
- 7 - بدأت سلطات الاحتلال في خريف 1968 باستخدام بحيرة مسعدة كخزان كبير للمياه , حيث حولت اليها مياه نهر صغار المجاور ومياه سيل ابو سعيد في فصل الشتاء واقامت في جنوب البحيرة محطة ضخ تغذي شبكة من الانابيب توزع المياه على المستوطنات شمال الجولان . وبذلك استطاعت ضخ مليون ونصف متر مكعب من المياه سنويا الى المستوطنات والى الداخل الاسرائيلي .
- 8 - ازدادت المشاريع الاسرائيلية بعد قانون ضم الجولان الى اسرائيل في 14/12/1981 . ونتيجة لهذا القرار اعتبرت الاراضي السورية المحتلة ومياهها ملكا لاسرائيل . وذلك بعد اصدار قانون تعديل الجنسية في 10/7/1980 والذي نص على ان من حق وزير الداخلية اعطاء الجنسية لسكان المناطق المحتلة عام 1967
جوابا على قانون الضم والجنسية نفذت القرى العربية الخمس اضرابا شاملا ورفضوا الهوية الاسرائيلية . رفضت هذه القوانين عالميا رفضا قاطعا , واصدر مجلس الامن القرار رقم 497 الذي اعتبر قانون الضم ملغيا وباطلا , كما اصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا في 5/2/1982 ادانت فيه بقوة عدم امثال اسرائيل لقرار مجلس الامن المذكور .
- 9 - الاخطر من بين المخططات الاسرائيلية في الجولان هو الابار الارتوازية العميقة والتي تحدد كلفتها 3 ملايين دولار , اقامتها اسرائيل وما زالت تقيمها على خط وقف النار وتحت انظار القوات الدولية . فحفرت ثمانية عشر بئرا ارتوازيا بهدف ضمان مواصلة تدفق المياه الى بحيرة طبريا وعدم المساس

- بمياه السيول , وربطت هذه الآبار بشبكات انابيب تغذي المستوطنات بالمياه والقسم الاكبر ينقل الى داخل الاراضي الاسرائيلية .
- 10 – تستغل اسرائيل ستين مليون متر مكعب سنويا من المياه التي كانت تسير في اتجاه السفوح الشرقية للجولان وتصب في الاراضي السورية , مما يشكل خطورة على المياه السطحية والجوفية التي تغذي الاراضي الزراعية في الجولان السوري والتي يعتمد عليها المزارعون السوريون في القسم المحرر من الهضبة , حيث النقص الكبي في المياه التي تصل الى هذه الاراضي .
- 11 – واحد من اكبر مشاريع سرقة المياه السورية يطلق عليه اسم " تجمع القنيطرة " . يقوم هذا التجمع على قطعة ارض محتلة تابعة لمدينة القنيطرة السورية المحررة . يحول المشروع سيول الامطار عن الاراضي السورية لتوجيهها الى الاراضي الاسرائيلية , الامر الذي يحمل في طياته اهدافا استراتيجية تتمثل في محاولة السيطرة حتى على مياه الامطار لتتحول مستقبلا الى ورقة مساومة لمفاوضات مستقبلية .
- 12 – بهدف حرمان سوريا والاردن من المياه بدأت قوات الاحتلال في تموز 2006 باقامة سد ركامي في الجولان المحتل يبعد 10 امتار فقط غرب خط وقف النار وتحت انظار الوحدة البولندية التابعة لقوات الامم المتحدة , وهو كناية عن سد ركامي تزيد مساحته على واحد كلم مربع ويرتفع اكثر من 8 امتار وحجمه التخزيني مفتوح من خلال ضخ المياه الزائدة عن التخزين الى الاراضي المحتلة في الجولان وفلسطين ,
- بهدف سرقة وتحويل مياه الامطار والسيول المغذية لوادي الرقاد الرافد الاكبر لنهر اليرموك ومنعها عن الاراضي السورية .
- 13 – اقامت السلطات المحتلة في الجولان مجموعة من السدود يفوق عددها 7 ويصل حجمها التخزيني الى اكثر من 53 مليون متر مكعب , وربطت هذه السدود فيما بينها وربطتها بمضخات ضخ شمالي بحيرة طبريا وتم نقلها عبر " الناقل الوطني " الى منطقة النقب في جنوب اسرائيل
- 14 – كل المعطيات المحلية والدولية تدل بأن اسرائيل تسرق مياها من الاراضي السورية ما يفوق عن 813 مليون متر مكعب سنويا . هذه الكمية المسروقة تعادل 25% - 30% من الاستهلاك الاسرائيلي للمياه .
- 15 – كان شمعون بيريز في تصريحه عام 1993 اوضح المعبرين عن الاطماع الاسرائيلية في مياه الجولان اذ قال " المياه قبل الارض , ولو اتفقنا على الارض ولم نتفق على المياه , فسنكتشف ان ليس لدينا اتفاق حقيقي " . كلام بيريز هو جوهر القضية وعنوان كل المشاريع التي نفذتها وتنفذها اسرائيل في هضبة الجولان في محاولة لبسط السيطرة الكاملة على مصادر المياه هناك وبالتالي فرضها امرا واقعا في مفاوضات مستقبلية .
- 16 – واكبر الجرائم الاسرائيلية في الجولان المحتل تلوث المياه والتربة . تلوث واسع يصيب المياه المعدنية , حيث اكدت مصادر طبية اسرائيلية انه بعدما تبين لأول مرة في تاريخ 2/3/2009 بان هناك تلوث في المياه التي تعبا عن طريق شركة (مي عيدين) وبعد تكرار النتيجة عدة مرات امرت الشركة بوقف ضخ المياه من عين السلوقية . المصادر الطبية نفسها قالت في السياق ذاته ان الفحص المخبري لعدة ينابيع في منطقة الجولان بين بأنها ملوثة . رغم ما يبدو انه حدث عادي كما تصوره سلطات الاحتلال وحاولت التعامل معه بطريقة طبيعية كأنه مجرد تلوث في الانابيب . الا ان تدخل جهات عديدة في المسألة بدءا من وزارة الصحة وصولا الى وزارات ما يسمى الامن الداخلي يشير الى ان الامر اكبر بكثير . تؤكد تقارير سرية دولية ان اسرائيل قامت بنشر رؤوس نووية كثيرة في اجزاء مختلفة من الجولان المحتل ووضع الغاما ذرية وزرع الالغام التكتيكية النووية والقنابل النيوترونية على خط وقف اطلاق النار . بالاضافة الى ذلك اشارت هذه التقارير الى ان اسرائيل دفنت النفايات النووية في منطقة الجولان في حاويات عمرها الافتراضي 30-50 سنة وهذه الحاويات غير آمنة ومعرضة للتشقق بشكل سريع مما يشكل خطرا على تلوث المياه الجوفية وتهدد الحياة البشرية والتربة في المنطقة لعشرات السنين . كما تشكل المصانع الاسرائيلية في الجولان التي تنتج مخلفات كيميائية وبيولوجية ونفايات المستوطنات والمعسكرات سببا لتدمير البيئة في الجولان وتلويث مياهه العذبة .

خطة اوباما الجديدة للسلام

محور الخطة الاساسي الحفاظ على حق اسرائيل بالسيطرة على الموارد المائية في الجولان , وتشمل مشاريع تضمن للطرفين السوري والاسرائيلي مواصلة السيطرة على عدد من الموارد والمحميات الطبيعية في المنطقة والاستفادة منها , اما في مركز الخطة " سوريا تحصل على الارض وتنظم عملية الوصول الى المياه , فيما اسرائيل تحصل على المياه وتنظم عملية الوصول الى الارض " . اما الامر الجوهرى الاخر في الخطة الاميركية يتعلق " بحديقة السلام " التي تقترح اقتطاع ثلث مساحة هضبة الجولان واقامة محمية طبيعية تكون تحت السيطرة الشكلية لسوريا و باشراف دولي وستبقي على علاقة اسرائيلية مع الجولان . ان مشروع الحديقة يهدف الى حماية موارد المياه في حوض نهر الاردن , والاراضي السورية شرقي الحدود المتفق عليها في شكل متبادل , وستكون حديقة مفتوحة للجميع .

ازاء المعطيات المائية يرى معدوا الخطة الاميركية ان مياه نهر الاردن ومصادره وبحيرة طبريا حيوية لاسرائيل في التوازن المائي , وأنها اقل من ذلك بكثير بالنسبة الى سوريا , في حين ان احتياجات دمشق للمياه تتزايد بسرعة كبيرة , لذلك تعمل الخطة على اعادة منطقة بانياس الى سوريا , فيما السيادة على نهر الاردن وروافده و بحيرة طبريا تبقى لاسرائيل , في الوقت الذي يمنع على اسرائيل تفكيك المشاريع المائية التي اقامتها على مرتفعات الجولان خلال سنوات طويلة , وفي المقابل تعمل سوريا على التخفيف من المخاطر البيئية على الموارد المائية , وتمتتع عن اعادة توطين نهر الاردن وتنفيذ عملية استخراج المياه من الموارد الرئيسية بين الحاصباني وبانياس ونهر الاردن وبحيرة طبريا ونهر اليرموك , وعلى ان تقتصر المشاريع على تقديم الخدمات وتوفير الاحتياجات المحلية فقط , كما تستبعد الخطة اعادة اسكان السوريين في الجولان لعدم امكانية توافر الخدمات لهم لجهة الموارد المائية . **خطة اسرائيلية بغلاف اميركي تعطي الشرعية لسرقة الموارد المائية في الجولان.**

الموارد المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة

الضفة الغربية

تتوزع مصادر المياه في الضفة الغربية بين المصادر الجوفية والمصادر السطحية وتقدر حسب التقديرات الرسمية بحوالي 860 مليون متر مكعب سنويا منها حوالي 600 مليون متر مكعب من المصادر الجوفية (70 مليون متر مكعب منها مياه مالحة غير صالحة للاستعمال) و40-50 مليون متر مكعب سنويا من المياه السطحية و320 مليون متر مكعب سنويا من نهر الاردن وروافده .

تقسم المياه الجوفية في الضفة الغربية حسب الانظمة المائية الى ثلاثة احواض رئيسية : الحوض الغربي والحوض الشمالي الشرقي والحوض الشرقي .

الحوض الغربي

من اكبر الاحواض المائية في الضفة الغربية تقدر طاقته المائية السنوية بحوالي 400 مليون متر مكعب وما نسبته 95% من هذه الطاقة المائية تتكون داخل حدود الضفة الغربية . تقدر مساحة هذا الحوض بحوالي 9158 كلم مربع , ويقع منه في الضفة الغربية حوالي 1700 كلم مربع , وضمن حدوده مدينتي طولكرم وقلقيلية ويشكل ثلث مساحة الضفة . تتركز معظم منطقة التغذية الطبيعية لهذا الحوض اي حوالي 75% من المرتفعات الغربية للضفة . ولكن هذه النسبة على انخفاض مستمر بسبب حالة الاستنزاف لمياه الحوض عبر آبار عميقة قام بها الاسرائيليون داخل الخط الاخضر .

الحوض الشمالي الشرقي

يغطي الجزء الشمالي من الضفة الغربية وتمتد تكويناته الصخرية الحاملة للمياه الى داخل الخط الاخضر (داخل اسرائيل) وتبلغ مساحته 1050 كلم مربع وتقع ضمن حدوده مدينتي نابلس وجنين وتقدر طاقته الانتاجية للمياه بحوالي 140 مليون متر مكعب سنويا . تحصل اسرائيل على حوالي 4 مليون متر مكعب سنويا من هذا الحوض من خلال ثلاثة ابار حفرتها داخله مما ادى الى جفاف العديد من الينابيع والآبار الفلسطينية في هذا الحوض , في حين يحصل الفلسطينيون على حوالي 30 مليون متر مكعب سنويا .

الحوض الشرقي

يعتبر الحوض الشرقي من اكبر الاحواض وتبلغ مساحته 2705 كلم مربع ويقع ضمن حدوده منطقة الاغوار , بيت لحم , القدس , الخليل ورام الله ويشكل مصدرا مائيا فلسطينيا غير مشترك مع اسرائيل . تقدر طاقته المتجددة بحوالي 178 مليون متر مكعب سنويا الا ان حوالي 70 مليون متر مكعب من هذه الطاقة مياهها مالحة جدا وهي غير صالحة للاستعمال . تشير الدراسات الى تعرض مستوى مياه هذا الحوض الى هبوط مستمر يصل الى 1,5 متر سنويا مما ادى الى توقف آبار مياه الشرب في مناطق الجنوب .

عدا عن ذلك للفلسطينيين حق في مياه نهر الاردن تقدر بحوالي 320 مليون متر مكعب سنويا , لكن اسرائيل تحرم على الفلسطينيين حق استخدام هذه المياه منذ عام 1967 بعد احتلالها للضفة الغربية .

قطاع غزة

ينقسم النظام المائي في قطاع غزة الى نظامين رئيسيين هما : النظام المائي السفلي ويوجد على عمق يصل الى 400 متر تحت سطح البحر ومياهه عالية الملوحة , والنظام المائي العلوي وهو التكوين المائي الرئيسي في غزة ويبلغ اقصى ارتفاع للخزان الجوفي في القطاع 160 متر في المناطق الشمالية , ويقل ارتفاعه تدريجا في اتجاه الشرق ليصل الى 70 متر في المناطق الجنوبية . لا توجد ينابيع في قطاع غزة حسب الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني .

في تقرير اصدرته سلطة المياه الفلسطينية حول كمية الامطار التي هطلت فوق القطاع عام 2007 بلغ حوالي 405 ملم /سنة , اي ما مجموعه 147 مليون متر مكعب سنويا , اما كمية المياه المغذية للخزان الجوفي وصلت الى حوالي 80 مليون متر مكعب سنويا , بينما يقدر الاستهلاك عام 2007 بحوالي 172 مليون متر مكعب منها 85 مليون متر مكعب للاستخدام المنزلي و87 مليون متر مكعب للاستخدام الزراعي .

سرقة اسرائيل لمياه الضفة الغربية وقطاع غزة

سعت اسرائيل منذ احتلالها للاراضي الفلسطينية عام 1967 الى حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه في المياه , وعمدت سلطات الاحتلال الى اصدار العديد من الاوامر العسكرية التي تجعل المياه الفلسطينية تحت تصرف اسرائيل المطلق واشهر هذه الاوامر :

- 1 - امر بتاريخ 1967\6\7 ينص على ان كافة المياه الموجودة في الارض التي تم احتلالها هي ملك لدولة اسرائيل .
- 2 - امر 92 وينص على " منح كامل الصلاحية بالسيطرة على كافة المسائل المتعلقة بالمياه لضابط المياه المعين من قبل الحاكم الاسرائيلي " .
- 3 - الامر رقم 58 بتاريخ 1967\8\19 وينص على انه " يمنع منعا باتا انشاء اي منشأة مائية جديدة بدون ترخيص ضابط المياه , وله حق رفض اي ترخيص دون اعطاء اي سبب " .
- 4 - الامر رقم 158 بتاريخ 1967\10\1 والذي يقضي بوضع جميع الآبار والينابيع ومشاريع المياه تحت السلطة المباشرة للحاكم العسكري الاسرائيلي .
- 5 - الامر 291 لعام 1967 وينص على ان " جميع مصادر المياه في الاراضي الفلسطينية اصبحت ملكا للدولة وفقا للقانون الاسرائيلي الصادر في سنة 1959 " .

ان سلطات الاحتلال اخذت هذه الاوامر رغم ادراكها ان موقفها في مسألة المياه غير قانوني وفق الاطار الدولي وانه لا تندرج ادارة مصادر المياه ضمن صلاحياتها كقوة احتلال , وذلك ما ينص عليه قانون " الاحتلال المحارب " الموجود في لوائح لاهاي لسنة 1907 واتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949 . تطبيقا لهذه الاوامر قامت اسرائيل بمجموعة من الاجراءات والممارسات لسرقة الموارد المائية في الضفة والقطاع وحرمان الشعب الفلسطيني منها :

- 1 - حرمت اسرائيل الفلسطينيين من حقهم الطبيعي في مياه نهر الاردن ونهر اليرموك في الضفة الغربية , علما بأن حصة الفلسطينيين من هذه الانهر الدولية تبلغ 320 مليون متر مكعب سنويا , بالاضافة الى الضخ

- الجائر من نهر الاردن لصالح المستوطنات ومنع السيول في موسم الشتاء من الوصول الى مجرى نهر الاردن وبالتالي الى البحر الميت وحجزها في برك ضخمة بمحاذاة النهر.
- 2 - قامت سلطات الاحتلال بتدمير 162 بئر مياه زراعي على طول الاغوار شرقي ما يعرف بخط ال 90 وبالتالي حرم الفلسطينيين من مصدر عيشهم الوحيد (الزراعة) ومنعوا من تحديث وتطوير بقية الآبار .
- 3 - وضع الاحتلال سقف لكمية المياه (تجهيز الآبار بالعدادات) التي تسمح لأصحاب الآبار في الضفة والقطاع بضخها بحيث لا تزيد على 100 متر مكعب في الساعة .
- 4 - منع المزارعين الفلسطينيين من حفر آبار جديدة .
- 5 - اقامة اسرائيل العديد من المستوطنات فوق الاحواض الجوفية الغنية بالمياه , ففي الضفة الغربية مثلا تم بناء 70% من المستوطنات على حوض الخزان الشرقي , واخذت في استهلاك مياه هذه الاحواض بمعدلات خيالية مدمرة بذلك الكثير من الاراضي الفلسطينية.
- 6 - حفرت سلطات الاحتلال حوالي 500 بئرا عميقا بمحاذاة الخط الاخضر على الحدود مع الضفة الغربية تستخرج من خلالها ما بين 367 - 545 مليون متر مكعب سنويا من مياه الحوض الغربي في الضفة , وتستنزف مياه هذا الحوض من خلال الضخ الجائر لمياهه , في حين يبلغ حجم التغذية السنوية لهذا الحوض حوالي 362 مليون متر مكعب . ومن غير المسموح للفلسطينيين استغلال اكثر من 5% من مجموع الانتاج الكلي لهذا الحوض اي ما يعادل حوالي 21 مليون متر مكعب سنويا فقط .
- 7 - تستهلك اسرائيل المياه الفلسطينية في الضفة والقطاع بافراط كبير دون مراعاة للتوازن المائي بين التغذية السنوية والاستهلاك . تسرق اسرائيل ما يزيد عن 85% من المياه في الخزان الجوفي في الضفة الغربية ما يفوق عن 483 مليون متر مكعب سنويا . اضافة الى 10-12 مليون متر مكعب سنويا من مياه قطاع غزة . هذه الكميات تغطي ما يفوق 25% من احتياجات اسرائيل المائية .
- 8 - الجدار العازل : يعتبر الجدار العازل عملية تقوم بها سلطات الاحتلال لاحكام سيطرتها على الموارد المائية الفلسطينية ومنع الفلسطينيين من استخدامها او حتى الاقتراب منها . يأتي مسار الجدار ليتطابق والتكوينات الصخرية المكونة للاحواض المائية الجوفية في الضفة الغربية , بحيث يقوم بعزل مناطق الاستخراج الامثل ذات الجدوى المائية في تخزين المياه . في المراحل الاولى للجدار حرم الفلسطينيون من حوالي 25% من معدل الاستخراج السنوي لديهم من الحوض الغربي الذي كما ذكر سابقا يبلغ 21 مليون متر مكعب سنويا , كما عزل حوالي 26 بئرا بطاقة انتاجية حوالي 5 ملايين متر مكعب سنويا . وادت اعمال الحفر والجرف لاقامة الجدار بتعطيل 23000 متر من شبكات الري . كما تتأثر 48 بئرا من الآبار الفلسطينية الواقعة بمحاذاة الجدار بالفعاليات العسكرية والامنية .
- اما الجدار العازل في الاغوار الفلسطينية كما يحدث حاليا او في حالة اقامة الجدار الشرقي سيؤدي ذلك الى عزل الحوض المائي الشرقي بالكامل وحرمان الفلسطينيين من الانتفاع بمياهه .
- 9 - يفيد تقرير البنك الدولي بتاريخ 27 ايار 2009 ان في بعض مناطق الضفة الغربية يعيش الفلسطينيون على اقل من 10-15 لتر لكل فرد يوميا . وهي كمية بحدود او دون المستويات التي تنصح بها منظمة الصحة العالمية لتحاشي الاوبئة . اما في قطاع غزة فان الحالة اكثر سوءا فقط 5%-10% من المياه المتاحة نقية بشكل ملائم للشرب . كما ذكر التقرير بأن اللجنة المشتركة للمياه التي انشأت عام 1995 بين اسرائيل والفلسطينيين كمعيار مؤقت في ظل اتفاقية اوسلو للسلام , قد فشلت في تحقيق نتائج ملائمة وتتطلب الاصلاح , وان الامال على هذه الاتفاقية بأحتمال توفير موارد مائية للسلطة الفلسطينية عبرت في واقعها فقط عن التحيز.

الجدول رقم 1 يظهر التفاوت الفاضح في استهلاك المياه في الضفة الغربية

عدد سكان الضفة الغربية عام 2007	2350583 نسمة	كمية المياه المستهلكة يوميا مليون لتر	155	المعدل اليومي للفرد 66 لتر
عدد سكان المستوطنات في الضفة الغربية	475760 نسمة	كمية المياه المستهلكة يوميا مليون لتر	143	المعدل اليومي للفرد 300 لتر

المصدر: تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2008 ومركز المعلومات الاسرائيلية btselem .

10 – لابد هنا من اعطا ولو باختصار صورة عن معاهدة السلام المائية بين اسرائيل والاردن الموقعة بتاريخ 1994/10/26 لتؤكد حق الطرفين في تخصيصات مائية عادلة لكل منهما وذلك من مياه نهري الاردن واليرموك ومن المياه الجوفية لوادي عربية .

من الملاحظ ان جميع بنود هذه الاتفاقية تناست او تجاهلت الحق الاردني في مياه بحيرة طبريا , كما تجاهلت حق الاردن من مياه نهر الاردن العلوي التي حولتها اسرائيل الى صحراء النقب . واعتبرت اسرائيل التغييرات التي اجرتها على روافد النهر الرئيسية من الامور الطبيعية التي لا يجوز التفاوض عليها مع عدم اضرارها بالاثار البيئية المدمرة التي احدثتها في وادي الاردن والبحر الميت . جاءت الاتفاقية لتثبت الحقوق الاسرائيلية في مياه نهر اليرموك (نهر سوري اردني) . فماذا سيبقى للاردن من نهر اليرموك؟ ففي نظرة الى قناة الغور الشرقية التي تتغذى من نهر اليرموك نجدها شبه جافة وهي التي تعتبر من عماد الزراعة وشريان الحياة في وادي الاردن وتوفر جزءا من مياه العاصمة عمان . هذا الواقع كفيل بالاجابة على هذا السؤال . يحصل الاردن من كل هذا الحوض المائي الضخم فقط على ما يقارب الـ 50 مليون متر مكعب سنويا تضخها اسرائيل له من بحيرة طبريا و الاردن ويدفع ملايين الدولارات تكلفة الضخ والتشغيل والصيانة وهكذا فقد ضمنت اسرائيل تحكمها بأهم مصادر الاردن المائية . فماذا جلبت للاردن اتفاقية السلام ؟ !!...

الموارد المائية المشتركة مع فلسطين المحتلة في جنوب لبنان

يعتبر نهر الحاصباني من أهم الأنهر المشتركة بين لبنان وفلسطين المحتلة وهو من الروافد الأساسية لنهر الاردن ويوصف حوضه بأنه الخزان العالي لمناطق حرمون , وادي التيم , العرقوب , الجولان , الحولة وطبريا , ويغذي مجموعة منابع خارج الحدود اللبنانية بما فيها نهر اللدان وبانياس . حوض هذا النهر يشمل قعما جبلية بارتفاع 2870 متر عن سطح البحر تتساقط عليها الثلوج والامطار , وطبيعة الارض الجيولوجية تسمح بتخزين ما يفوق عن 39% من المتساقطات لتغذي ليس نبعي الحاصباني والوزاني فقط بل ينابيع الجوز والمغارة في اعالي وادي شبعاء وغيرها .

يبلغ طول النهر ضمن الاراضي اللبنانية 21 كلم . لكنه لا يظل منفردا في مساره , بل يلتقي مع نهر الوزاني على بعد اربعة كيلومترات عن الحدود مع فلسطين المحتلة ويشكل معه خطا حدوديا بين لبنان وسوريا على امتداد عدة كيلومترات .

يذكر العديد من المسؤولين اللبنانيين بان اسرائيل تحصل على 150 مليون متر مكعب سنويا من المياه اللبنانية , الا ان الواقع يدل على ان ما تحصل عليه اسرائيل يتجاوز ذلك بكثير .

إن التصريف السنوي لنهر الحاصباني الى خارج الحدود يتراوح بين 147 و174 مليون متر مكعب سنويا و نهر الوزاني لا يقل عن 61 مليون متر مكعب سنويا . قد تم تدقيق هذه الارقام من قبل الدكتور في الهندسة البيئية سهيل سرور حول جريانها في شباط وايلول وهما اشهر الذروة والتناقص وعليه يصبح مجموع دققهما ما مقداره 235 مليون متر مكعب في السنة . اضافة الى ذلك تحصل اسرائيل من المياه الجوفية على كمية تقدرها بعض الدراسات بـ 40 مليون متر مكعب سنويا , وتحصل كذلك على مياه عدة ينابيع تتواجد على السفوح الغربية لجبل الشيخ تقدر بحوالي 30 مليون متر مكعب سنويا . فيكون المجموع الاجمالي التي تحصل عليه اسرائيل من المياه اللبنانية 305 مليون متر مكعب سنويا من مياه مصدرها لبناني واضح .

يتجاوز هذا التقدير الدكتور طارق المجذوب في دراسة اعدتها لوزارة الاعلام اللبنانية تحت عنوان " اطماع اسرائيل في المياه اللبنانية ملاحظات حول روافد الاردن والقانون الدولي 2001 " . اذ يؤكد ان الدراسات الهيدرولوجية للاحواض المائية الرئيسية والفرعية في جنوب لبنان والمتصلة بشكل مباشر او غير مباشر بالخرانات الجوفية داخل اسرائيل تتمثل بالقطاعات التالية:

- 1 – قطاع الناقورة/ شقراء/ دير سريان معدل الانسياب الوسطي 69.3 مليون متر مكعب سنويا
- 2 – قطاع دير ميماس فالق اليمونة الجنوبي مرجعيون معل انسياب وسطي 12.1 مليون متر مكعب
- 3 – قطاع سطح حرمون الشرقي/ نبع سريد شبعاء معدل انسياب وسطي 58 مليون متر مكعب سنويا.
- 4 – قطاع حوض الحاصباني الوزاني انسياب وسطي 55.5 مليون متر مكعب سنويا.

هكذا يكون مجموع انسياب المياه الجوفية نحو فلسطين المحتلة (اسرائيل) حوالي 194.9 مليون متر مكعب سنويا . انطلاقا من ذلك يصبح الرقم الاجمالي بين مياه سطحية ومياه جوفية متنسب الى اسرائيل 429 مليون متر مكعب سنويا . هذا التناقض في المعلومات يدل ببساطة ان الدولة اللبنانية غير مهتمة بوضع دراسات جديده حول الموارد المائية في الجنوب اللبناني ومجاهاة اسرائيل بجميع الوسائل باطماعها بهذه الموارد. اذا كان هذا ما تحصل عليه اسرائيل من المياه اللبنانية فماذا يحصل لبنان من هذه المياه التي تنبع او تنساب في اراضيها ؟ .

ما يحصل عليه لبنان من حوض الحاصباني والوزاني بائس اذ يختصر على اقل من 7 ملايين متر مكعب سنويا: 5.18 مليون متر مكعب من الحاصباني و 1.7 مليون متر مكعب من الوزاني , فالاجمالي لا يتعدى 6.88 مليون متر مكعب سنويا لتأمين مياه الشرب الى 40 الف مواطن وبعض الحاجات الزراعية لري 675 هكتار , كما ان هناك ثمانية آبار جوفية ضمن هذا المجال . هذه المساحة المروية تشكل فقط ربع ما يمكن استثماره من ارض للزراعة والمقدرة بحوالي 4250 هكتار . بعض الدراسات الاخرى تظهر ان الاراضي القابلة للزراعة في المنطقة تقدر بحدود 10 الاف هكتار .

اذا ما يحصل عليه لبنان لا يزيد عن قطرات بمقياس الـدقيق المائي السطحي والجوفي الذي يذهب الى اسرائيل , علما بأن الاخصائيين في هذا المجال يقدرون حصة لبنان من التصريف السطحي لنهر الحاصباني بما لا يقل عن 40% اي 59 مليون متر مكعب سنويا . كل الدراسات والخبراء يصرون على ضرورة اعداد مشروع مائي زراعي كهربائي متكامل للحوض البالغ مساحته 615 كلم مربع لمجاهاة المشروع الاسرائيلي, ولكن لا حياة لمن تتنادي....

مزارع شبعا

تبلغ مساحة شبعا نحو 270 كلم مربع اي ما يوازي 2% من مساحة لبنان بقي منها اليوم حوالي 60 كلم مربع تحت الاحتلال بدأت اسرائيل بعد عام 1968 باعمال الهدم والتهجير حيث طردت سكان المزارع والبالغ عددها 14 مزرعة وتمثل حوالي 80% من مساحة شبعا , وكان يسكنها اكثر من 1200 عائلة تم تشريدهم وتدمير منازلهم وسيجت المزارع بالاسلاك الشائكة . مزارع شبعا ذات اهمية استراتيجية قصوى اذ تسيطر على المنابع المائية الثلاثة لنهر الاردن (اللدان والحاصباني وبانياس) وتحتوي ارضها على مخزون مائي هائل .

اسرائيل تسرق المياه اللبنانية

- 1 - ان الاطماع الاسرائيلية في المياه اللبنانية لها تاريخها الطويل , ذكر بعضها في اللمحة التاريخية من هذا التقرير قبل نشوء الدولة الصهيونية وبعدها . وقد حاولت اسرائيل تحقيق احلام وتمنيات مؤسسيها وذلك انطلاقا مما قاله رئيس وزراء اسرائيل ليفي اشكول بعد حرب 1967 " بان اسرائيل العطشى لا يمكنها ان تقف مكتوفة الايدي وهي ترى نصف مليون متر مكعب سنويا من مياه نهر الليطاني تذهب هدرا الى البحر وان القنوات في اسرائيل اصبحت جاهزة لاستقباله " . وعليه فان محاولات اسرائيل المتكررة لسيطرتها على الاراضي اللبنانية ابعد من ان تكون لاسباب ظرفية بل هي من صلب اهدافها الاستراتيجية الكبرى , فالاجتياحات ليست وليدة ساعتها ولا هي محاولات للرد على الصواريخ او اعمال المقاومة بل هي للاستفادة من حالات الحروب مع لبنان حتى تخلق الذرائع المناسبة للولوج الى الداخل اللبناني وخلق نوع من الهيمنة تمكنها من سرقة مقدراته المائية وخاصة نهر الليطاني .
- 2 - منذ الاجتياح الاول للجنوب اللبناني عام 1978 بادرت اسرائيل الى تنفيذ مخططاتها المعدة سلفا لغرض سرقة المياه اللبنانية واستيلائها على نهري الحاصباني والوزاني , وسارعت قوات الاحتلال الى احاطة موقع نبع الوزاني بسياج ضخم وطردت السكان من المنطقة وبدأت بتحويل مجرى النهر قرب منبعه بحيث يرتفع منسوبه الى 271 متر فوق سطح البحر الى نقطة في اسرائيل يتراوح منسوبها ما بين 200 - 250 متر ليعاد ضخ المياه صعودا باتجاه القناة الاستراتيجية التي تربط بحيرة طبريا بصحراء النقب .
- 3 - في عام 1989 بدأت اسرائيل بمد انابيب بقطر 6 انش من نبع العين المنفرع من نهر الجوز احد روافد الحاصباني الى شمالي اسرائيل لتسرق ما قدره 10 مليون متر مكعب سنويا .
- 4 - نتيجة الاجتياح الاسرائيلي عام 1982 تم السيطرة من قبل قوات الاحتلال على 30 كلم من مسار نهر الليطاني , ولقد اجرى المهندسون الاسرائيليون عدة مسارات لتحويل النهر , منها مشروع تحويل نهر الليطاني من خلال حفر نفق بطول 17 كلم يمتد من اسفل الخردلي تحت بلدة دير ميماس الى سهل الحولة .

وبذلك تسقط المياه بالجاذبية بين هذين المستويين ، لتأمين 150 مليون متر مكعب من المياه العذبة لري مساحة 25 هكتار .

5 – منذ عام 1983 تقوم اسرائيل بسرقة مياه مصلحة جبل عامل والتعديت على المياه كانت واضحة اثناء الاحتلال ومستمرة بعده في اماكن مختلفة , ولم يتوفر معرفة دقيقة بالارقام للكمية التي يتم سرقتها . اسرائيل تسرق المياه اللبنانية ايضا عبر عشرات الابار الارتوازية على طرف الحدود مع لبنان وتقوم بضخ مياه البحيرة الجوفية التي تعوم عليها منطقة مرجعيون وسهل الخيام ومن الصعب تقدير عدد هذه الابار وكمية ما يضخ منها من المياه.

6- في عام 1990 انتهت اسرائيل المرحلة النهائية في اراضيها من مشروع تحويل مياه نهر الليطاني الى بحيرة طبريا عبر استخدام انابيب مغمورة تحت الارض , وعليه فإن سرقة مياه الليطاني جاهزة وتريد اسرائيل من لبنان اضعاف الشريعة على هذه السرقة مقابل الانسحاب من الجنوب اللبناني . وبتعبير آخر الانصياع للقرار الدولي 425 مقابل تنازل لبنان عن حقوقه المائية!....

فبعد الانسحاب الاسرائيلي من الجنوب اللبناني – مع بقاء مزارع شبعا وتلال كفرشوبا – فإن مياه الليطاني والحاصباني والوزاني كلها تبقى ضمن الاطماع الاسرائيلية المعلنة , والانكفاء الحاصل ما هو الا ترصد الى حين المباشرة بالمفاوضات او الدخول مجددا الى الاراضي اللبنانية والسيطرة بالقوة على هذه الموارد المائية

7 – مشاريع تخطط لها اسرائيل لاستثمار المياه اللبنانية (مشروع اليسع كالي) .

- مشروع لتوليد الطاقة الكهربائية من مياه الحاصباني . يستغل المشروع 100 مليون متر مكعب سنويا (80% من طاقة النهر) وذلك بانشاء خزان داخل الحدود اللبنانية على ارتفاع 300 متر ومد قسطل ضغط يصل الى الخزان لمحطة توليد طاقة كهربائية يحدد موقعها داخل اسرائيل قرب يب من مجرى النهر على ارتفاع 120 متر , تبلغ كلفته 24 مليون دولار وينتج طاقة قدرها 40 مليون كيلوات/ ساعة سنويا .

- مشروع تحويل مياه الليطاني الى حوض بحيرة طبريا وذلك بحفر نفق بطول 6 – 8 كلم من اجل تحويل الليطاني الى الحاصباني او الى العيون وهناك خياران لذلك : خيار التحويل الى الحاصباني فوق " بركة الليطاني " وخزان الخردلي المصمم , والخيار الاخر التحويل من الليطاني الى نهر العيون عند منحدر الخزان المصمم .

ان مقترحات " اليسع كالي " هي عبارة عن ملحقات لمشروع تم تنفيذه سابقا (جزءا منه على الاراضي اللبنانية والباقي على الاراضي الاسرائيلية) والمطلوب اكمال الجزء المتبقي من المشروع في عمق الاراضي اللبنانية , والاستفادة القصوى من الموارد المائية اللبنانية .

تؤكد الدراسات تنامي العجز في احتياطي المياه لدى اسرائيل مما يجعل امنها المائي بخطر, الامر الذي قد يدفعها للقيام مجددا بالاعتداء على لبنان بحجة وجود سلاح او تحركات عسكرية او خطر امني يأتي من جنوب لبنان . هذه كانت الذريعة التي طالما لجأت اليها اسرائيل للدخول الى لبنان . فلبنان دائما في دائرة الخطر ومياهه معرضة للسرقة والاستباحة من قبل العدو الاسرائيلي .

خلاصات واستنتاجات

1 – تفيد الاحصاءات العديدة ان ما تحصل عليه اسرائيل من المياه من خارج حدودها تبلغ نسبته الاجمالية ما يفوق 68% من اجمالي المياه المستهلكة فيها وهي موزعة على الشكل الاتي : 28% من جبل الشيخ ولبنان , 25% من مياه الضفة الغربية و 15% من قطاع غزة . من هنا يمكن تفسير السبب في تشبث اسرائيل واصرارها بالسيطرة الكاملة والدائمة على منابع المياه ومصادرها كونها تدرك بأن المياه جزء هام من وجودها .

2- تؤكد مؤسسة الاستشارات الدولية " برايس- ووتر هاوس – كوبرز " ان ثلثي المياه المستهلكة في اسرائيل تأتي من الاراضي المحتلة وقرابة النصف من المنشآت المائية الاسرائيلية تقع في مناطق لم تكن ضمن حدود الدولة العبرية قبل 1967 . واذا كان الصراع على البترول هو وراء المعادلات السياسية والحروب في المنطقة منذ عقود, فان الصراع على المياه في العالم وفي الشرق الاوسط خاصة مرشحا لان يكون اشد حدة واكثر خطورة فهو صراع حيوي ووجودي من اجل البقاء .

3 - تسعى اسرائيل لزيادة سرقتها للمياه بهدف فرض الوقائع على الارض والادعاء بأن حقوقها المائية اكبر في المياه المشتركة . المبدأ المركزي لتقسيم المياه بين الدول يقوم على نظرية السيادة المحددة , والتي تقول: انه يتوجب على اي دولة ان تأخذ شركاءها بالحسبان في الموارد المائية , وقد امتنعت اسرائيل عن التصويت على معاهدة استخدام مسارات المياه الدولية لاهداف غير الملاحة والتي اقرتها الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام 1997 .

4 - قامت الدولة الصهيونية في اراضي فلسطين المحتلة باغتصاب جميع الحقوق بلا استثناء فقد سلبت الارض وشردت الشعب وقتلت الاطفال والنساء والشيوخ وهجرت الملايين وتسعى الى ضرب الشعب الفلسطيني في مقتل من خلال سلب مياهه , المصدر الضروري والمهم لاستمرار الحياة في فلسطين , فالفلسطينيون اليوم يعانون من الشح المائي , ويتعرضون للموت عطشا كل يوم . ايها الفلسطيني اذا لم تمت بالرصاص واذا لم تمت بالحصار واذا لم تمت في السجون واذا لم تمت جوعا فحتم ستموت عطشا .
فعن اية دولة للفلسطينيين يتحدثون؟... دولة غير قابلة للحياة بدون موارد مائية .

5 - تطلب اسرائيل من الفلسطينيين ان يقبلوا بما هو قائم بالنسبة للموارد المائية , والمنظمات الدولية من مجلس الامن والامم المتحدة وكل المنظمات الانسانية تقر بالوضع المأساوي للشعب الفلسطيني ولا تحرك ساكنا ضد الممارسات الاسرائيلية بسرقة المياه العربية واجبارها على تطبيق القرارات و القوانين الدولية , بل تتجه وترسخ للفلسفة الاسرائيلية بقبول الشعب الفلسطيني بما هو قائم , وتساعد الفلسطينيين بتصليح بعض الشبكات المائية وتكرير المياه المبتذلة وتحلية المياه وتعليم الشعب الفلسطيني كيف يعيش بقليل من الماء . واكبر دليل على ذلك ما قالته اليزابيث ليكتيفون خبيرة المياه في "ايكو" عام 2006 وهي الجهة التي تعنى بالشؤون الانسانية والمساعدات في المفوضية الاوروبية " ان مشكلة نقص المياه تتفاقم في الاراضي الفلسطينية حيث تسيطر اسرائيل على معظم مصادر المياه تاركة القليل منه للفلسطينيين , حيث انخفضت حصة الفرد من المياه في قطاع غزة والضفة الغربية الى اقل من 15 لترا في اليوم للشرب وكافة الاستعمالات , مقارنة بأكثر من 240 لترا للفرد الاسرائيلي , لذلك عملت "ايكو" على مساعدة الفلسطينيين على استغلال افضل لما هو متوفر لهم من المياه .

6 - سرقت اسرائيل بقوة الاحتلال الموارد المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة ولم يبق منها سوى القليل المالح والملوث ولا يتعدى 10 - 14 % من الموارد المائية الفلسطينية . سرقت مياه الجولان السوري ووضعت يدها على منابع الانهر والمياه الجوفية والسطحية فيه , حتى على مياه السيول التي تنساب نحو الاراضي السورية . وضعت يدها على بحيرة طبريا ونهر الاردن والبحر الميت وتسرق مياه الانهر اللبنانية في الجنوب , وعينها على نهر الليطاني في الداخل اللبناني , وتمنع لبنان عبر التهديد والوعيد باستغلال مياهه واقامة اية منشآت على انهر الحاصباني والوزاني والسدود على نهر الليطاني . استباحت كل الموارد المائية بقوة الاحتلال .

7 - تجدر الإشارة الى ان الكثير من الدراسات تؤكد تنامي العجز في احتياطي المياه لدى اسرائيل مما يجعل امنها المائي بخطر , الامر الذي قد يدفعها للقيام بمغامرات معينة تحت اية حجة ضد لبنان والدخول الى اراضيها ووضع اليد على مياهه خاصة مياه نهر الليطاني . فلبنان دائما في دائرة الخطر , لذا على لبنان حكومة وشعبا وجيشا ان يضع وقبل قوات الاوان خطة دفاعية قادرة على حماية ارضه وموارده المائية . فالمقاومة الوطنية للشعب اللبناني التي انطلقت فور العدوان الاسرائيلي عام 1982 وحررت ارضه بدون اي قيد او شرط ستستطيع حماية موارده المائية من الاطماع الاسرائيلية .

8 - ان الوضع المائي في الدول العربية المجاورة للكيان الصهيوني يزداد سوءا بظل هذه الاطماع الاسرائيلية واستباحتها للمواد المائية واستثمارها بشكل مجحف مما يتطلب بدلا من الصمت المطبق من اصحاب القرار في الدول العربية (رغم كل التحذيرات من الهيئات والمؤسسات العربية والمختصين العرب من هذا الواقع الا ان ذلك لم يجد اذانا صاغية من قبل المسؤولين العرب) يتطلب التحرك وقبل قوات الاوان على جميع الاصعدة وبجميع الوسائل لوضع حد لهذا الفجور الاسرائيلي باستباحة مياهنا .

9 - يمكن الاستنتاج من هذا الواقع المرير بان منطق التعاطي مع موضوع الموارد المائية في منطقة الشرق الاوسط يختلف بين الاطراف جذريا : قضية المياه بالنسبة لاسرائيل هي قضية استراتيجية تمس الامن القومي الاسرائيلي يخطط لها وتدرس بعناية وتنفذ بدق مهما طال الزمن وهي قضية وجود وحياة اما بالنسبة للمسؤولين العرب فان قضية المياه قضية هامشية قابلة للتفاوض . فشاهدنا نتيجة

- التفاوض مع الاردن والسلطة الفلسطينية فبالنتيجة الاردن بدون مياه والفلسطيني يموت عطشا , فالمعادلة الطرف الاقوى يفرض شروطه .
- 10 – ان اخطر ما يواجه مسألة الامن المائي العربي هو المعادلة المائية الغير متكافئة بين العرب ودول الجوار , حيث ان الحصص الاقليمية مرهونة الى حد كبير لارادة غير عربية . فالمشارع المائية لدول الجوار تركيا واثيوبيا على انهر الفرات والنيل وبدعم اسرائيلي لشراء الاراضي وبناء السدود بأموال وشركات يهودية على امتداد نهر الفرات في تركيا مما خفض حصة سوريا و لعراق من مياه هذا النهر . ودعم اثيوبيا بالمطالبة بحصتها من مياه نهر النيل وانشاء المشاريع على هذا النهر بدعم اسرائيلي . أفلا يعتبر كل ذلك حربا من انواع الحروب على المصادر المائية العربية؟ .
- 11 – تخفي السلطات الاسرائيلية الكثير من المعلومات الحقيقية المرتبطة بواقع المياه خاصة بما يتعلق بالكميات التي تستنزفها من المصادر المائية في الاراضي المحتلة عام 1967 , اما غالبية المصادر العربية التي تعاطت في شأن المياه ومصادر المياه وخاصة فيما يتعلق بالاراضي المحتلة تثير الشك من وجهة نظر البحث العلمي .
- 12 – واخيرا يبقى السؤال هل مثل هذه السياسة والاستراتيجية الاسرائيلية التي لها تفصيلاتها وتفصيلها واهدافها الواضحة تواجه على هذا النحو الذي تدار به الامور في عالمنا العربي؟ بالصمت والترهل واللامبالاة وبمبادرات مثل " الارض مقابل السلام " اية سيادة على ارض بدون مياه وبدون بش ر!!..
- لذا نطرح الصوت عاليا على كافة الشعوب العربية والقوى الوطنية والتقدمية والقوى الحية في العالم لتقف صفا واحدا بوجه هذه العريضة الاسرائيلية التي تستبيح وتسرق المياه العربية دون اي رادع مخالفة بذلك كل الاعراف والقوانين والقرارات الدولية .

لجنة الدراسات في الحزب الشيوعي اللبناني

بيروت 2009/9/15

المراجع :

- 1 - الجولان والمياه ..دراسة حول العلاقة بين الاحتلال ومصادر المياه - موقع الجولان الالكتروني 2009/2/10 الدكتور نزيه بريك .
- 2 - مياه الجولان عقب آخيل في السلام " الاسرائيلي" - مأمون كيوان 2007/7/24 مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية .
- 3 - هضبة الجولان اكبر تجمع ماني في المنطقة العربية - المهندس ماجد قره 2009/3/10 الراية .
- 4 - المياه في الجولان 2006/1/2 موقع الجولان الالكتروني .
- 5 - مخطط اسرائيلي جديد لاستغلال المزيد من مياه الجولان 2006/7/10 - موقع الجولان الالكتروني .
- 6 - الجولان : الامساك بورقة المياه لفرض امر واقع قبل اي مفاوضات مقبلة -امال شحادة /دار الحياة 2006/12/6
- 7- الاطماع الصهيونية في مياه الجولان - ممدوح الزويبي 2007/1/7
- 8 - ازمة المياه في سوريا تدق ناقوس خطر .. قرى جبل الشيخ عطشى - ابراهيم نمر 2009/2/5 موقع الجولان الالكتروني.
- 9 - تلوث واسع يصيب مياه الجولان المعدنية وسلطات الاحتلال تزعم انه جرثومي . د. مهندس نصر الدين خير الله 2009/2/24 موقع الجولان الالكتروني .
- 10 - الجولان " حديقة سلام " وشراكة اسرائيلية في المياه - آمال شحادة 2009/6/30 الحياة .
- 11 - خطة اوباما الجديدة للسلام : الجولان حديقة مشتركة بين سوريا واسرائيل - عكيفا الدار 2009/6/26 هآرتس .
- 12- البنك الدولي : اسرائيل تستحوذ على اربعة اخماس مياه الضفة الغربية - ترجمة د. عبد الوهاب حميد رشيد 2009/5/27 .
- 13 - الثروة المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة بين الحاجة الفلسطينية والانتهاكات الاسرائيلية - تقرير معلومات (6) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت 2008
- 14 - المياه الفلسطينية .. ازمة في الواقع واشكال في التفاوض - د. شداد احمد العتيلي 2004/10/3 موقع الجزيرة نت .
- 15 - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني : تقرير احصاءات المياه في الاراضي الفلسطينية : التقرير السنوي 2007 .
- 16 - مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية - الوضع في غزة تقرير نيسان 2008 .
- 17- مياه الحاصباني والوزاني اخطر من مزارع شبعاء في ملف الاحتلال الاسرائيلي - زهير هوادي 2002/9/13 السفير .
- 18 - مزارع شبعاء : مقارنة اسرائيلية - عاموس جيلياو - جريدة النهار 2007/12/24 ترجمة نسرين ناصر .
- 19 - كتاب " المشكلة المائية في اسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي الاسرائيلي " صبحي كحالة
- 20 - كتاب " اسرائيل والمياه العربية " عفيف البزري
- 22 - اطماع اسرائيل في المياه اللبنانية ملاحظات حول روافد الاردن والقانون الدولي - الدكتور طارق المجذوب - دراسة 2001 .
- 23 - سارقو المياه ... يوسف بحصاص 2009/3/13 - Syria news .
- 24 - الاخطار الاسرائيلية على المياه اللبنانية سلما وحربا - نهاد خشمان -2002/9/23 الموقع الالكتروني تبنين .
- 25 - نهر الليطاني ... حلم اسرائيلي متجدد لسرقة المزيد من المياه اللبنانية - عبدالله الجمعان الشرق الاوسط 2006/8/12 .
- 26- المنظمة العربية للتنمية الزراعية - دراسة تحت عنوان " رؤية حول الموارد المائية العربية في مطلع القرن 21 " جامعة الدول العربية .
- 27 - الاطماع الاسرائيلية في المياه اللبنانية وسيناريوهات الحرب والسلم - سركيس ابو زيد -صحيفة أوان .
- 28 - تقرير الامم المتحدة حول تنمية الموارد المائية عام 2006 .
- 29 - تقرير مركز المعلومات الاسرائيلي لحقوق الانسان في الاراضي المحتلة عن استهلاك المياه في الضفة الغربية عام 2008 .